المعونات الأمريكية للأردن:
دراسة فى الفكر والتطبيق.

د. إنجى محمد مهدى *

مستخلص

تسعى الدراسة إلى التعرف على دور الاقتصاد السياسي فى المعونة من خلال تناول برنامج المعونات الأمريكية للأردن. تنقسم الدراسة إلى جزأين: يشير الجزء الأول إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالمعونات، منها التعريف والدوافع والمبررات لاستخدام المعونات، والأهداف التى تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء تلك الأداة. أيضاً الجدل حول مدى فعالية المعونات وقدرتها على تحقيق الأهداف المطلوبة.

ويتناول الجزء الثانى من الدراسة حالة تطبيقية للمعونات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط عامة، ولحالة الدراسة، دولة الأردن خاصة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي –المعونة الاقتصادية– –الاستثمار فى البشر– الوكالة الأمريكية للتنمية– البنية التحتية الاقتصادية.

Abstract:

The study seeks to identify the role of political economy in foreign policy, by addressing the United States aids program to Jordan. The study is divided into two parts: The first part refers to the theoretical literature related to aids: including the definition, motives and justifications for using aids, and the goals that countries seek to achieve through this tool. Also the debate about the effectiveness of aid and its ability to achieve the desired goals.

The second part of the study deals with an applied case of U.S. aid for the Middle East in general, and for the case of the study, Jordan in particular.

Key Words: Political economy, economic aid, investment in people, USAID, economic infrastructure.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

engymm@feps.edu.eg

مقدمة :

تعد المعونات الأجنبية أحد الأدوات الأساسية للسياسة الخارجية فى النظام العالمى.. ووفقاً لأدبيات العلاقات الدولية، فإن العوامل السياسية والاقتصادية تؤثر فى الغالب بشكل كبير على تدفقات المعونة. ويظهر هذا التأثير واضحاً فى عملية صنع القرار فى الدول المانحة للمعونات، وبالطبع فى أهداف الدول المانحة لتقديم معوناتها.

وتنقسم الدراسة إلى جزأ نظري حول الأدبيات المتعلقة بالمعونات، منها التعريف والدوافع والمبررات لاستخدام المعونات، والأهداف التى تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء تلك الأداة. أيضا الجدل حول مدى فعالية المعونات وقدرتها على تحقيق الأهداف المطلوبة.

ويتناول الجزء التطبيقى دراسة حالة للمعونات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط عامة، ولدولة الأردن خاصة.

أولا: الإطار النظرى:

١- مفهوم المعونة، وأدبيات العلاقات الدولية:

هناك تعريفات متعددة للمعونات الخارجية: ويمكن الإشارة إلى التعريف الأكثر تداولاً من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، ويشير إلى تعريف المعونات الخارجية بأنها التدفقات المالية، والمساعدة التقنية، والسلع التى :

١. تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف رئيسى.

٢. يتم تقديمها إما كمنح أو قروض مدعومة [١].

وبالرغم من أهمية هذا التعريف لكنه يستثنى جانباً هاماً من المعونات، وهى التى تعطى لأغراض عسكرية أو لأهداف غير تنموية أساساً، وهى أشكال أساسية للمعونة وخاصة التى تقدمها الولايات المتحدة.

نشير كذلك إلى تعريف هانز مورجانثو للمعونات بأنها تحويل البضائع والأموال والخدمات من دولة إلى أخرى[٢]. وسوف تعتمد الدراسة على هذا التعريف.

وبمراجعة نظريات العلاقات الدولية، نجد أنه وفقاً لنظرية الواقعية فإن المعونات تعد أحد أدوات القوة فى ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولى. ولا يهتم أنصار هذه النظرية بالجوانب التنموية أو بتأثير المعونات على الفقراء، ولكنهم يرون الهدف هو زيادة أمن الدول المانحة. وعلى سبيل المثال قد يكون الهدف هو إضعاف تأثير الشيوعية أو الإرهاب. ووفقاً لعدد كبير من رواد النظرية الواقعية وعلى رأسهم مورجانثو وليسكا، فإن المعونات تعد أداة لزيادة قوة وأمن الدولة، وهناك ارتباط كبير بين المعونات والمصلحة القومية للدولة المانحة[٣].

أما أنصار النظرية الماركسية وأتباع مدرسة التبعية فينظرون إلى المعونات باعتبارها أحد أدوات دول المركز الرأسمالية لاستغلال والسيطرة على الدول النامية. ويذكرون أمثله على ذلك مثل ربط الدول المانحة تقديم المعونات بتصدير سلعها وخدماتها إلى الدول النامية، أو ضمان الحصول على المواد الخام الضرورية من الدول المتلقية للمعونة(٤).

ووفقاً لأنصار النظرية الليبرالية، فإن المعونات هى أداة أو انعكاس لرغبة الدول فى التعاون فى مواجهة المشكلات المرتبطة بالاعتماد المتبادل والعولمة، وأن جانب كبير من المعونات يتم فى إطار المنظمات الدولية، وأن المعونات تستخدم لمواجهة المشكلات العالمية مثل انتشار الأمراض المعدية فى العالم أو مواجهة التدهور البيئى(٥).

وتشير أدبيات العلاقات الدولية إلى عدد من العوامل الداخلية التى تؤثر فى تقديم المعونات، وأهمها:

١-المؤسسات: ويقصد بذلك دور المؤسسات الرسمية المختلفة التى تلعب دوراً فى صياغة قرار المعونات، وطبيعة النظام السياسي هل هو رئاسي أم برلماني، وسلطات كل من المؤسسات التنفيذية والتشريعية فى كل نظام ودورها فى قرار المعونات. على سبيل المثال؛ تعد الحكومة فى النظام البرلمانى هى نتاج للأغلبية فى البرلمان، وبالتالى فمن المتوقع أن يؤيد البرلمان سياسات الحكومة بما فى ذلك تلك المتعلقة بالمعونات، وعلى العكس من ذلك النظام الرئاسي حيث إن هناك استقلالية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويتمتع البرلمان بسلطات توازن سلطات الحكومة.

ووفقاً للنظام السياسي بالولايات المتحدة، فقد أكد الدستور حالة واضحة من فصل المؤسسات وتقاسم السلطات، وإن كل من الرئيس والكونجرس له سلطات دستورية فى مجال السياسة الخارجية، بعضها سلطات مشتركة، وبعضها يمارس حصرياً من أحدهما. وبمثال واضح؛ إن الدستور يعطى الكونجرس سلطة إعلان الحرب، ولكن وفقاً للدستور فإن الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة. وإن الرئيس هو من له الحق الدستورى فى إبرام المعاهدات وتعيين السفراء، لكن بعد مشورة وموافقة مجلس الشيوخ. ويعطى الدستور الكونجرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وإقرار الاعتمادات المالية "المحفظة" بما فى ذلك الأموال المخصصة للمعونات الخارجية(٦).

ويظل هناك دور مهم للقيادة، سواء على مستوى الرئاسة أو الكونجرس، بشأن قضايا السياسة الخارجية. ووفقاً لخبراء عديدين، فإن الشئون الخارجية ظلت تاريخياً حكراً على مؤسسة الرئاسة، وأن الرؤساء حققوا نجاحاً كبيراً فى السيطرة على إدارة السياسة الخارجية مقارنة بالسياسة الداخلية، وكذلك فإن أعضاء الكونجرس غالباً ما ينظرون إلى الرئيس كقائد للسياسة الخارجية(٧).

ولكن هذا لا يمنع أن نجد الكونجرس قد استخدم فى بعض الحالات سلطته التشريعية لتوجيه الإدارة لاتخاذ إجراءات محددة فى مجال السياسة الخارجية، وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات الملزمة والتى تحدد قانون السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وجاءت تشريعات الكونجرس فى مجال السياسة الخارجية فى كثير من الأحيان لبدء سياسة جديدة، أو تحديد أهداف أو توجيهات لسياسة قائمة، أو وضع القيود على حرية الرئيس فى إدارة الشئون الخارجية(٨). وهو غالباً الوضع فترات اختلاف الحزب الحاكم فى الكونجرس عن الرئيس الحاكم فى البيت الأبيض، وهو الوضع منذ الفترة الثانية لإدارة الرئيس بيل كلينتون منتصف تسعينيات القرن الماضى حتى الآن.

٢- الأفكار: المقصود بها توجهات النخبة والرأى العام بشأن منح المعونات، وكذلك التوجهات الإيديولوجية السائدة فى المجتمع بخصوص هذا الأمر. وعن المجتمع الأمريكى، وبالرغم من أن غالبية الأمريكيين لهم اهتمام محدود بقضايا السياسة الخارجية، حيث تأتى فى مرتبة منخفضة من أولوياتهم السياسية والاقتصادية، إلا أن ذلك لم يمنع صانع القرار من الأخذ فى الاعتبار المزاج العام عندما يتخذ قرارات تتعلق بالسياسة الخارجية. فعندما تسيطر التوجهات الانعزالية لدى الرأى العام، يتم التحول إلى الحد من المعونات الخارجية، ومقاومة التعاون المتعدد الأطراف(٩).

ووفقاً للدراسات، فإن الرأى العام عادة ما يكون سلبياً بالنسبة لقرارات المعونات، ويظل تأثيره فى التوجه العام للجدل حولها، ووضع حدود عامة لحجم ووجهة المعونات. ويمكن التأثير فى توجهات الرأى العام عامة من خلال الساسة والنشطاء السياسيين. ويمكن استثارة الرأى العام بشأن قضايا المعونات ليتحول إلى دور فاعل، فى حالتين: الأولى: عندما يكون هناك أزمة إنسانية كبيرة يتابعها الرأى العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة. أو عندما يكون هناك فضيحة كبرى تتعلق باستخدام الأموال المخصصة للمعونات. فى هذه الحالات يستطيع الرأى العام أن يرغم الحكومة على زيادة أو إنقاص أو إعادة توجيه المعونات(١٠).

كذلك فإن الرؤى الإيديولوجية ما بين اليمين واليسار لها تأثير على برامج المعونات. فعلى سبيل المثال، يؤكد فكر اليسار على أهمية التدخل الحكومى فى الاقتصاد، وخصوصاً للتعامل مع إعادة توزيع الثروة لصالح الفقراء. وبالنسبة للفكر اليمينى، فإنه يؤكد على قيمة الجهد الفردى وآليات السوق باعتبارها الوسيلة المناسبة لتوزيع الثروة؛ ويعتبر التدخل الحكومى غير فعال فى تحقيق هذا. واستناداً على ذلك، ولأن المعونات الخارجية تنطوى على فرض ضرائب على الأفراد، وعلى إعادة توزيع من قبل الحكومة، فإن الإيديولوجيات التى تؤكد على أهمية السوق – الفكر اليمينى المحافظ- سوف تكون أكثر معارضة للمعونات الخارجية باعتبارها شكلاً من أشكال التدخل الحكومى لإعادة

توزيع الثروة على الصعيد العالمي، وبهذا فإن أصحاب الأفكار الأكثر مثلا لليسار هم الأكثر تأييداً لبرامج المعونات(١١).

٣- جماعات المصالح: والتى لها دور مهم فى التأثير على قرار المعونات، وخاصة فى الكونجرس. وتشير بعض الدراسات إلى أن عدداً من أعضاء الكونجرس كثيراً ما يستجيبون لمصالح خاصة، ويضيعون فى بعض الأحيان مصلحة مجموعة معينة من ناخبيهم أو مؤيدين مهمين فوق المصلحة الوطنية. وهناك اتفاق بين أعضاء الكونجرس على أن جماعات المصالح الخاصة لها تأثير على الكونجرس. لكنهم يجادلون بأن الضغط وحده من هذه الجماعات لا يشكل القرار إذا لم يكن لها انعكاساً لدى الشعب الأمريكى(١٢).

وهناك ثلاثة أنواع من جماعات المصالح التى تهتم بقضايا المعونات:

i. الجماعات التى تؤيد الأهداف التجارية للمعونات، مثل المنتجين الزراعيين والصناعيين ومنتجى الخدمات، والذين ينظرون إلى المعونات باعتبارها أداة لتوسيع صادراتها لأسواق خارجية، أو تسهيل الحصول على وارداتها من المواد الخام.
ii. المنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح العامة التى تؤيد المعونات لأغراض إنسانية وتنموية.
iii. الجماعات التى لها ارتباط بدول أجنبية معينة أو جماعات عرقية أو توجهات دينية، والتى تؤيد المعونات التى توجه لهذه الدول(١٣).

وعادة، يتأثر تصويت المشرعين بخصوص المعونات الخارجية بعدد من العوامل، أهمها: الخصائص الاقتصادية للدائرة الانتخابية للمشرع، والتى تعكس مصالح الناخبين بالنسبة للمساعدات، والإيديولوجيات السياسية للناخبين فى الدائرة الانتخابية، والتبرعات من جماعات المصالح(١٤).

٢- أهداف المعونات الأمريكية:

تتمحور أهداف المعونات الأمريكية وفقاً للعديد من الدراسات حول ثلاثة محاور رئيسية، وهى:

i. الأمن القومى: يظل الموضوع الأكثر غلبة فى برامج المعونات الأمريكية. ومنذ بداية إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وخطة مارشال (١٩٤٨-١٩٥١)، وخلال الحرب الباردة وما بعدها، حيث اعتبر صناع القرار فى الولايات المتحدة برامج المعونات وسيلة لمنع توغل النفوذ الشيوعى، وضمان الحصول على قواعد عسكرية أو غيرها من أشكال الدعم، ذلك كله لمكافحة الاتحاد السوفييتى.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تحول التركيز فى المعونات الخارجية من مكافحة الشيوعية العالمية إلى عدد من القضايا الاقليمية، مثل مبادرات السلام فى الشرق الأوسط، كما فى

حالة المعونات للأردن، والانتقال إلى الديمقراطية من شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. ومنذ هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية ٢٠٠١، استخدمت الولايات المتحدة المعونات الخارجية كأداة فى التحالف الدولى ضد الارهاب، وتم زيادة المعونات للدول الشريكة فى هذه الحرب، كما هو الحال أيضا فى حالة الدراسة الأردن.

ii. المصالح التجارية: تم استخدام المعونات الخارجية كوسيلة إما لتعزيز الصادرات الأمريكية من خلال خلق أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية أو من خلال تحسين البيئة الاقتصادية العالمية حيث تتنافس فيها الشركات الأمريكية.

iii. الدوافع الإنسانية: تعد الاعتبارات الإنسانية هدف للمعونات سواء على المدى القصير فى الاستجابة للأزمات والكوارث، وكذلك التنمية الطويلة الأجل فى المساعدة التى تهدف إلى الحد من الفقر والجوع والاضطهاد.. وغيرها من أشكال المعاناة الإنسانية(١٥).

ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المعونات، هناك خمسة أهداف استراتيجية للمعونات تضم كل منها عدداً من البرامج؛ وهذه الأهداف هى: السلام والأمن، الاستثمار فى البشر، الحكم الديمقراطى العادل، النمو الاقتصادى، والمساعدة الإنسانية، كما يلى:(١٦).

١- السلام والأمن: يتألف هذا الهدف من ستة برامج هى: مكافحة الإرهاب، ومكافحة أسلحة الدمار الشامل، وعمليات تحقيق الاستقرار وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة المخدرات، والجريمة العابرة للحدود، والحد من الصراعات. وفى ميزانية ٢٠١٨ (الأحدث فى النشر)، يتم تمويل البرامج التى استهدفت السلام والأمن بمبلغ ١٥,٦٧١ مليار دولار. (وتم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الأموال إلى إسرائيل، ومصر وأفغانستان والعراق وباكستان والأردن).

٢- الاستثمار فى البشر: يتضمن هدف الاستثمار فى البشر المجالات التالية: الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية وحماية الضعفاء. وبلغ تمويل هذه البرامج فى ميزانية ٢٠١٨ مبلغ ١٠,٤٥٩ مليار دولار. ويذهب الجزء الأكبر من التمويل، أو حوالى٨٣% لبرامج الصحة، لاسيما تلك الخاصة بمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والتى بلغت ٩,٤٠٥ مليار دولار. وتشمل البرامج الصحية أيضاً مكافحة إنفلونزا الطيور والدرن والملاريا، وبرامج صحة الأم وصحة الطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية. وتشمل برامج الاستثمار فى البشر أيضاً معظم جهود المساعدة لمياه الشرب والصرف الصحى. وتتركز برامج التعليم على احتياجات التعليم الأساسي، ولا سيما فى أفريقيا، وأيضاً فى جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط.

٣- الحكم الديمقراطى العادل: ويضم هذا الهدف عدداً من المجالات والبرامج ذات الصلة بتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، والمنافسة السياسية، والمجتمع المدنى. وأكبر مجالين فى ميزانية ٢٠١٨ كانا سيادة القانون والحكم الرشيد. وتشمل

أهداف البرامج تعزيز الأداء والمساءلة فى المؤسسات الحكومية، مثل القضاء والشرطة، ومكافحة الفساد، ودعم الانتخابات، وبلغت ٣,٤٠٦ مليار دولار فى ميزانية ٢٠١٨، وتذهب نسبة كبيرة من هذه المساعدات البلدان ذات الأهمية السياسية والاستراتيجية الخاصة للولايات المتحدة كأفغانستان والعراق وباكستان وهايتي والمكسيك أحيانا.

٤- النمو الاقتصادى: وبلغ تمويل هذا الهدف فى ميزانية ٢٠١٨ ، ٣,٤٠٥ مليار دولار. وتشمل مجموعة واسعة من المجالات التى يعتقد أنها تساهم فى النمو فى الاقتصاديات النامية، مثل برامج الزراعة، التى تركز على الحد من الفقر والجوع، وتعزيز فرص التجارة للمزارعين، وممارسات الإدارة البيئية السليمة للزراعة. كذلك، برامج تنمية القطاع الخاص التى تشمل تقديم الدعم لقطاع الأعمال، وخدمات التمويل الصغير، وبرامج لإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجى، وتعزيز التنمية السليمة بيئياً فى المناطق الحضرية، وتشجيع إنتاج طاقة نظيفة واستخدامها بكفاءة، والحد من خطر تغير المناخ العالمى.

٣- المساعدة الإنسانية: والتى تأتى استجابة للكوارث الطبيعية والبشرية، فضلاً عن المشاكل الناجمة عن الصراعات المرتبطة بالدول الفاشلة أو الضعيفة. وتشمل تقديم الحماية والمساعدة إلى اللاجئين والمشردين، وتقديم المساعدات الغذائية العاجلة. وتم تمويل هذه البرامج بمبلغ ٨ و٣٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٨[i].

أنماط المعونات الأمريكية:

تقدم معظم المعونات الأمريكية فى شكل منح بدلاً من قروض. وتتعدد أشكال المنح، وأهمها[١٨]:

- التحويلات النقدية؛ حيث تتلقى بعض الدول المعونات فى شكل نقدى كمنحة للحكومة بهدف دعم توازن الميزانية وخدمة ديونها، أو زيادة الايرادات المحلية لأغراض التنمية. وقد قامت الولايات المتحدة بتحويلات نقدية باعتبارها نوع من المكافأة للدول التى دعمت الولايات المتحدة فى حربها على الإرهاب، مثال تركيا. أو لتوفير الدعم السياسي والاستراتيجى لكل من مصر، وإسرائيل، والأردن، ومقابل القيام بإصلاحات سياسية أو اقتصادية مهمة وصعبة مثل دول الفلبين وباكستان والأردن ومصر وأوغندا.

- المعدات والسلع؛ يتم تقديم هذه المعونات فى شكل سلع غذائية، ونظم أسلحة، أو معدات مثل مولدات الكهرباء أو أجهزة الكمبيوتر. وعادة ما يتم تقديم المعدات والسلع لتلبية أهداف فى قطاع معين. مثال ذلك، تم توفير الكتب المدرسية فى كل من أفغانستان والعراق كجزء من جهود إصلاح قطاع التعليم وتدريب المدرسين، أو توفير العقاقير الطبية فى إطار برامج مكافحة فيروس الإيدز.

- البنية التحتية الاقتصادية: ويلاحظ أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية- مثل الطرق، وشبكات الرى، ومرافق الطاقة الكهربائية وغيرها- مثلت جزءاً كبيراً من برامج المساعدات الأمريكية حتى أواخر فترة السبعينيات، ولكنها انخفضت بشكل كبير منذ ذلك الوقت بسبب تكلفتها الكبيرة.
- التدريب: ومن ذلك ما يسمى ببرنامج التدريب العسكرى والتعليمى الدولى، والذى يوفر التدريب لضباط الجيش من قوات الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة. وكذلك تلقى عشرات الآلاف سنوياً من مواطنى الدول المتلقية للمعونات الأمريكية للتدريب التقنى على المدى الطويل أو المدى القصير.
- تقديم الخبرة: حيث يتم توفير مشورة الخبراء إلى الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص. مثال ذلك، تضع وزارة الخزانة ووكالة التنمية الدولية عدداً من المتخصصين فى وزارات الحكومة المضيفة لتقديم توصيات بشأن إصلاح السياسات العامة فى طائفة واسعة من القطاعات. وبالرغم من أن معظم هؤلاء الخبراء من المواطنين الأمريكيين، فقد مولت الوكالة الأمريكية للتنمية إنشاء مراكز أبحاث اقتصادية وسياسية بخبرات محلية لتقديم خيارات السياسة العامة للحكومة.
- المنح الصغيرة: تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية مساعدات فى شكل منح يتم استخدامها بواسطة منظمات أمريكية أو محلية لتحقيق أهداف تنموية متنوعة. على سبيل المثال، يتم أحيانا تقديم منح مالية إلى المنظمات التى تقوم بتوفير القروض الصغيرة، والتى بدورها تقدمها كقروض لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- ضمانات القروض: تقوم الحكومة الأمريكية بضمان القروض التى تحصل عليها دولة من إحدى البنوك الخاصة الأمريكية، لضمان مخاطر عدم السداد للتسهيل على الدول لتحصل على القروض، كتلك التى قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل لاستيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتى.
- المعونات العسكرية: لقد قدمت الولايات المتحدة معونات عسكرية للأصدقاء والحلفاء تتمثل فى المعدات العسكرية والتدريب والجزاء. وقد خصص الكونجرس ١٣,٠٦ مليار دولار للمعونات العسكرية فى عام ٢٠١٨، وهى تبلغ نسبة ٢٩% من إجمالى المعونات الأمريكية الخارجية، وهى نسبة مرتفعة عن الأعوام السابقة. وهناك ثلاثة برامج رئيسية تديرها وزارة الخارجية، لكن يتم تنفيذها من خلال وزارة الدفاع وهى: برنامج المنح، التى تمكن الحكومات من الحصول على معدات عسكرية من حكومة الولايات المتحدة أو من خلال القنوات التجارية الأمريكية. ويذهب معظم التمويل لهذا البرنامج لدعم الاحتياجات الأمنية لإسرائيل ومصر. وبرنامج التعليم والتدريب العسكرى الدولى، ويقدم التدريب العسكرى للضباط والأفراد من الدول الأخرى. وأخيرا، برنامج حفظ

السلام، ويتم فى إطاره دعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية [١٩].

٤- الجدل السياسي الأمريكي حول المعونات:

هناك جدل كبير حول برامج المعونات ما بين مؤيد ومعارض. فقد ذهب عدد من الباحثين إلى نقد المعونات باعتبارها سببا لزيادة حجم البيروقراطيات الحكومية، وزيادة السلوكيات السيئة للحكومات، وإثراء النخبة الفاسدة فى الدول الفقيرة، أو إهدار أموال المعونات. ويستشهدون بانتشار الفقر على نطاق واسع فى أفريقيا وجنوب آسيا على الرغم من انتهاء أربعة عقود من المعونات، ويشيرون إلى الدول التى تلقت معونات كبيرة حتى الآن كان لها تاريخ من الكوارث مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وهاييتي، والصومال. ويرى هؤلاء أنه يجب إصلاح برامج المعونات بشكل كبير، أو تقليصها، أو إلغائها تماماً[٢٠]. والأغلب هو أن يمثل الحزب الجمهورى التيار المعارض لتقديم المعونات، على أساس أنها فقدت غايتها بنهاية الحرب الباردة، وأن برامج المعونات كان لها تأثير محدود جداً على التنمية الاقتصادية فى الدول المتلقية، وأنها أدت إلى مزيد من الفساد وانتهت إلى جيوب الديكتاتوريات الفاسدة، وزيادة حجم البيروقراطية الأمريكية. وانتهوا إلى الدعوة بإلغاء هيئة المعونة الأمريكية أو إعادة هيكلتها[٢١].

على الجانب الآخر، يرى أنصار المعونات أنه على الرغم من صحة بعض من حجج المعارضين للمعونات جزئياً، لكنها مبالغ فيها. ويذهب أنصار هذا الاتجاه أنه على الرغم من فشل المعونات فى بعض الأحيان، لكنها قد دعمت النمو والحد من الفقر فى بعض الدول، ومنعت تدهور الأداء الاقتصادى فى مناطق أخرى. ويعتقد هؤلاء أن العديد من نقاط الضعف لسياسة المعونات ترتبط بالدول المانحة أكثر من المتلقية، ويشيرون إلى مجموعة من نماذج النجاح للدول المتلقية للمعونات بشكل كبير مثل أندونيسيا وكوريا الجنوبية وتنزانيا وموزمبيق، إضافة إلى عدد من المبادرات الناجحة مثل الثورة الخضراء التى ساهمت فى زيادة الإنتاجية الزراعية، والحملة ضد مرض العمى النهرى ومعالجة الجفاف[٢٢].

كذلك لم يكن الهدف الرئيسي للمعونات دائماً هو تحقيق التنمية، بل كان مساندة الحلفاء.. وأن تقديم المعونات استناداً لأهدافها الحقيقية يحقق نجاحاً كبيراً، ويري كثير من مؤيدى المعونات أن الأحداث الهامة مثل انتصار الليبرالية فى الحرب الباردة، واختفاء خطر الشيوعية، دليل على نجاح استراتيجية الدعم الأمريكى.

ثانيا: المعونات الأمريكية للشرق الأوسط:

ارتبطت معونات الولايات المتحدة للشرق الأوسط بدعم المصالح الرئيسية كما تحددها استراتيجيات الأمن القومى الأمريكى، ولعقود طويلة استقرت الولايات المتحدة على تحقيق مصالح رئيسية بالمنطقة تتمثل فى التالى(٢٣):

١. السعى لتحقيق الاستقرار فى المنطقة التى لديها احتياطيات وفيرة للطاقة.
٢. تشجيع السلام بين إسرائيل والدول العربية.
٣. تعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية الإسرائيلية من ناحية، والأمريكية العربية المعتدلة من جهة اخرى.
٤. تعزيز التعاون العسكري الوثيق بين الولايات المتحدة وحكومات المنطقة.
٥. عدم تشجيع دول المنطقة على الانخراط فى سباق تسلح غير قابل للسيطرة.
٦. مواجهة الإرهاب، والسعى لتقويض التطرف فى دول المنطقة (٢٤).

وبدراسة تايخية، يمكن القول بأن حجم المعونات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة كان محدوداً للغاية، وهذا استمر عقوداً، وهدف خلال الخمسينيات والستينيات إلى دعم التنمية فى الدول المنتجة للنفط، فضلاً عن الحفاظ على موقف محايد فى الصراع العربى الإسرائيلى، مع دعم أمن إسرائيل، ومنع النفوذ السوفييتى من الحصول على موطئ قدم فى إيران وتركيا. وكانت المعونات الأمريكية لإسرائيل خلال تلك الفترة محدودة كذلك. وابتداء من عام ١٩٦٥، تعرضت مستويات المعونات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط لانخفاض كبير، بلغت ذروتها فى انخفاض بنسبة ٨٠% تقريباً من المعونات الاقتصادية بحلول عام ١٩٧٠. ويرجع ذلك بشكل أساسى إلى ارتفاع تكلفة الحرب فى فيتنام، والتى دفعت الكونجرس إلى خفض التمويل لعدد من البلدان مثل الأردن ودول عربية أخرى، وهو ما حدث لإيران بعدما صار ينظر إليها على أنها دولة ذات دخل متوسط وتحقق الاكتفاء الذاتى اقتصادياً. وشهد عقد السبعينيات زيادة كبيرة فى المعونات الخارجية للولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط وخاصة بعد الانسحاب الأمريكى من فيتنام، وبدأت منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة متقدمة فى تلقى المزيد من المعونات الخارجية الأمريكية أكثر من أى منطقة أخرى من العالم، وهو الاتجاه الذى استمر إلى اليوم. وأصبحت برامج المعونات الخارجية أكثر شمولاً فى طبيعتها يقودها الدعم الكبير لإسرائيل والأردن ومصر وغيرها فى إطار عملية السلام ومكافحة الإرهاب فى الشرق الأوسط (٢٥).

وتعد إسرائيل أكبر متلق تراكمى للمعونات الخارجية للولايات المتحدة منذ نشأة الدولة. واحتلت إسرائيل المرتبة الأولى كأكبر متلق سنوى للمعونات الخارجية الأمريكية فى الفترة من ١٩٧٦-٢٠٠٤، ومنذ عام ١٩٨٥ قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من ٣

مليارات دولار فى شكل منح سنوية لإسرائيل. وقد تلقت إسرائيل بعض المعونات الاقتصادية من الولايات المتحدة إلى جانب العسكرية(٢٦).

إن لإسرائيل مكانه خاصة فى برامج المعونات الأمريكية للشرق الأوسط، فقد منح الكونجرس مزايا فريدة لإسرائيل لا تتمتع بها الدول الأخرى، هناك تشريع فى عام ١٩٧٨ منح فيه المعونات من صندول الدعم الاقتصادى مباشرة لحكومة إسرائيل باعتبارها تحويلات نقدية ليست مرتبطة بأى برنامج معين، مع عدم محاسبة كيفية استخدام الأموال. كما أصدر الكونجرس تشريعاً فى عام ١٩٨٤ والذى جعل إسرائيل البلد الوحيد الذى يتلقى التمويل كلية فى شكل مبلغ مقطوع فى بداية السنة المالية، بدلاً من أقساط ربع سنوية، كما هو الحال مع دول أخرى. وتقوم إسرائيل باستثمار هذه المبالغ فى سندات الخزانه الأمريكية وكسب الفائدة على الأموال حتى يتم استخدامها (٢٧).

ومن ضمن المزايا الفريدة للمعونات الأمريكية لإسرائيل، فقد وافق الكونجرس على طلب إسرائيل لاستخدام المعونات العسكرية الممنوحة للبحث والتطوير فى الولايات المتحدة ولشراء أسلحة منتجة فى إسرائيل. كما خصصت الولايات المتحدة أموالاً لتطوير منظومات الأسلحة الإسرائيلية مثل دبابة الميركافا فى عام ١٩٧٧، ومشروع الطائرة لافى بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٨، ووافقت عام ١٩٨٦ على أكثر من ٥٠٠ مليون دولار فى شكل منح للبحوث والتنمية فى الصاروخ المضاد للصواريخ المعروف بإسم أرو. وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك معارضة دائمة داخل الكونجرس لأيه محاولات لفرض شروط على المساعدات الأمريكية لإسرائيل، أو لاستخدام المعونة الأمريكية كوسيلة ضغط فى العلاقات بين البلدين(٢٨).

وقد كان لجماعات المصالح المؤيدة لإسرائيل، وبخاصة اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة (إيباك)، دوراً مهماً فى التأثير على الإدارة وأعضاء الكونجرس للموافقة على المعونات لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة إسرائيل، وارتبط ذلك دائماً بوجود اعتقاد لدى الإدارات المختلفة أن توفير المعونات لإسرائيل يخدم مصالح الأمن القومى الأمريكى فى المنطقة. ويرى أعضاء كثيرون فى الكونجرس أن المعونات الأمريكية لإسرائيل قد شجعت إسرائيل على اتخاذ مخاطر كبيرة من أجل السلام، وأن اتفاقات السلام بين إسرائيل وبعض جيرانها قد وقعت بسبب قوة إسرائيل، والدعم الأمريكى لها، ودافع أعضاء الكونجرس كذلك عن المعونات لإسرائيل على أساس أن إسرائيل هى الحليف الاستراتيجى للولايات المتحدة فى منطقة مضطربة كالشرق الأوسط، وبأن الشراكة بين البلدين تتجاوز الروابط المشتركة السياسية والاستراتيجية، حيث إن الدولتين تتقاسما مجموعة مشتركة من القيم أساسها الديمقراطية(٢٩).

المعونات الأمريكية للأردن:

مرت المعونات الأمريكية للأردن بمراحل مختلفة: ويمكن إجمالها فى فترة ما قبل اتفاقية السلام الذى تم فى عام ١٩٩٤، وما بعدها. حيث ارتبطت معونات الولايات المتحدة للأردن بسياسات الأردن فى الشرق الأوسط، ومشاركتها فى عملية السلام. وقامت الولايات المتحدة بزيادة المعونات إلى الأردن فى محطات مختلفة من ٣٧,٨ مليون دولار إلى ٢٢٦,٦٠ مليون دولار من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٠، علاوة على تعاون الإدارة والكونجرس فى إعفاء الأردن من ديونها بأكملها للولايات المتحدة [٣٠].

أولا: ما قبل اتفاقية السلام ١٩٩٤:

دائماً ما كانت تربط الولايات المتحدة مساعدتها للأردن بمدى ارتباطه بالسلام، ففى عام ١٩٥٧ بادرت الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدة مالية للأردن تقدر بـــ ١٠ ملايين دينار منعاً لانهيار الأردن، والذى كان سيؤدى إلى وقوع سلسلة من الأحداث التى من شأنها تدمير احتمالات السلام فى المنطقة. وتجلت السياسة الأمريكية تجاه الأردن واضحا، سواء بالتهديد كما حدث فى عهد الرئيس الأمريكى جونسون عندما تم تهديد الأردن بتقليل المساعدات الأمريكية لرفض الملك حسين إقامة علاقات سلام منفصلة مع إسرائيل. وفى عام ١٩٦٧، هددت الولايات المتحدة بأنها لن توزع الكثير من الأموال لإنقاذ الاقتصاد الأردنى بعد الحرب، وكان الهدف من هذا التهديد دفع الملك إلى اتخاذ مواقف واقعية كما وصفت الخارجية الأمريكية وقتذاك[٣١].

وعلى صعيد آخر، كانت المساعدات الأمريكية تستخدم لتشجيع الأردن على الاتجاه نحو السلام، فقد قال الرئيس الأمريكى نيكسون فى ختام زيارته للأردن عام ١٩٧٤ موجهاً حديثه للملك حسين: *"إن زعماء الدول التى زرناها يكرسون أنفسهم، مثلكم يا صاحب الجلالة، لإيجاد سبل للسلام"* [٣٢].

وقد أكد الرئيس الأمريكى نيكسون أمام مجلس الشيوخ أن الأردن يجب أن يكون المفاوض لإسرائيل بشأن الضفة الغربية، " *لأنه أكثر الدول العربية اعتدالاً، كما أنه صديقاً للولايات المتحدة*"[٣٣].

واستمرت سياسة الشد والجذب للمساعدات الأمريكية للأردن حسب مواقفها من عملية السلام، ولأن الأردن لم تقم بسلام منفرد مع إسرائيل _حتى عام ١٩٩٤_ شددت الولايات المتحدة الضغط عليه، وفى عام ١٩٨٣ أقر الكونجرس بأنه لا يمكن السماح بمرور أى مبيعات رئيسية من الأسلحة للأردن إلا إذا اشترك مع الولايات المتحدة فى محادثات السلام تحت رعايتها. وقد أقر الكونجرس القرار بالإجماع، وأجلت إدارة الرئيس الأمريكى ريجان بيع أسلحة مقترحة للأردن، حتى تم العدول عن هذا الموقف

فى ٢٧ من سبتمبر ١٩٨٥ عقب إعلان الملك الحسين فى الأمم المتحدة استعداده لعقد مباحثات مباشرة مع إسرائيل(٣٤).

لقد بلغ حجم المساعدات الأمريكية للأردن خلال الفترة (١٩٥٧-١٩٧٨) حوالى ٨٠٦ ملايين دولار، منها ٤٨٠ مليون دولار على شكل منح شراء أسلحة وتدريبات عسكرية، ٣٢٥ مليون دولار على شكل قروض لشراء أسلحة، و٥٥ مليون دولار مولتها الولايات المتحدة مباشرة، و٢٧٠ مليون دولار من مبيعات القروض التجارية كانت على شكل كفالة للدفع من الحكومة الأمريكية. وفى عام ١٩٧٩ قدمت الولايات المتحدة للأردن ١٣٠ مليون دولار على شكل منح وقروض. وبناء على ما سبق يصبح مجموع المبالغ التى قدمتها الولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٥٧-١٩٧٩) ٩٣٦ مليون دولار(٣٥). وسيتم الإشارة إلى المساعدات لاحقا بشئ من التفصيل.

ويلاحظ خلال الفترة المذكورة أن المساعدات الأمريكية كانت بالأساس لدعم القطاع الدفاعى، لكنها شكلت مصدراً من مصادر التوظيف للأردنيين.

على جانب آخر، كانت هناك مساعدات أمريكية لدعم ميزانية الأردن مباشرة، حيث بلغ الدعم المالى الأمريكى عام ١٩٥٢ وحدها ١٢ مليون دولار، وتم استخدامها للتنمية الزراعية فى وادى الأردن بتحسين أداء قناة الغور الشرقية. بحيث أصبحت مياة القناة تروى أراض بمساحة ٣٠,٠٠٠ فداناً. وقدمت الولايات المتحدة مع بداية الثمانينيات دعماً مادياً لمزارعى الأغوار من أجل تحسين نوعية البذور المستخدمة فى الزراعة، وتحسين نوعية الانتاج، وإجراء الدراسات الزراعية، مما ساهم فى زيادة الإنتاج الزراعى من ١٥٠,٠٠٠ طن عام ١٩٧٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ طن عام ١٩٨٤ (٣٦).

وقد أسهم الدعم الأمريكى للأردن بشكل كبير فى النهوض بالقطاعين الصحى والتعليمى فى المملكة. فعلى مستوى التعليم، أسهمت الولايات المتحدة فى تأسيس ما يزيد على اثنين وعشرين مدرسة ثانوية موزعة على أنحاء الأردن، وعند تأسيس الجامعة الأردنية عام ١٩٦٢، تحولت المساعدات الأمريكية إلى تقوية المؤهلات العلمية لخريجى الجامعة وتأهيل مدرسيها. لقد تعاونت الوكالة الأمريكية للتنمية مع المعهد الأردنى للإدارة العامة وكلية الاقتصاد فى الجامعة الأردنية على تمويل مشروع تحسين التدريب التقنى والإدارى والذى بدأ عام ١٩٨٦ فى حقول التصنيع والأعمال الزراعية(٣٧).

وبدأت المساعدة الأمريكية فى تطوير القطاع الصحى فى الأردن منذ عام ١٩٥١، حيث ساعدت فى إجراء مسح صحى شامل للمملكة بهدف وضع خطة متكاملة لمعالجة المشكلات الصحية، وكانت أولى المشكلات الصحية التى تعاملت معها الوكالة الأمريكية فى هذا المجال هى: مشكلة المعدل العالمى للوفيات بين الأطفال حيث أسهمت فى تأسيس برنامج الأمومة والطفولة؛ ثانياً : برنامج مكافحة مرض السل. وفى عام

١٩٥٤م، أنشأت الولايات المتحدة فى عمان مركزاً متخصصاً للشلل، ثم أسهمت فى إنشاء مجمع الأشرفية الصحى فى عام ١٩٥٥م، وهو أول مرفق صحى شامل فى عمان. وقد تم بناء أول مدرسة تمريض أردنية بتمويل أمريكى لتخرج أول دفعة من طلابها منذ ١٩٥٧، وخلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٦ أنشئ فى الأردن بمساعدة أمريكية ٤٠ مركزا للأمومة والطفولة(٣٨).

لقد قدمت الوكالة الأمريكية فى أواخر السبعينيات نحو ٤ ملايين دولاراً لدعم القطاع الصحى وتمكينه من دعم جهازه الإدارى والتعليمى. كما قدمت خلال الفترة نفسها نحو ٦ ملايين ونصف المليون دولار لتحسين خدمات التمريض، ثم قدمت الوكالة فى منتصف الثمانينيات قرضاً بمبلغ ٨٨٠ ألف دينار لدعم ثلاث عيادات فى المدن التابعة للجمعية الأردنية للوقاية وتخطيط الأسرة بالإضافة إلى نصف مليون دولار لبرنامج تعليمى عن الصحة العامة (٣٩).

ثانيا: ما بعد اتفاقية السلام ١٩٩٤:

شهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون توقيع معاهدة الحدود من قبل رئيسى وزراء الأردن وإسرائيل فى ٢٦ أكتوبر من عام ١٩٩٤ فى الأردن، لتكون الزيارة الثانية لرئيس أمريكى فى منصبه إلى هناك، بعد زيارة الرئيس نيكسون عام ١٩٧٤ كما أوضحنا سابقا. ونشير إلى إعلان اتفاقية السلام الذى تم فى فترة سابقه من نفس العام فى ٢٥ يوليو بالبيت الأبيض بحضور الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، لتنهى حالة الحرب بين البلدين(٤٠).

ورغم عثرات عملية السلام بين الأردن وإسرائيل، عامى ١٩٩٥ باغتيال إسحاق رابين، وعام ١٩٩٦ عندما وقعت محاولة اغتيال فاشلة لزعيم من حماس فى الأردن من قبل فريق من الموساد أرسلها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وتطلب الأمر تدخلات لإطلاق سراح فريق الموساد، ولكن ظل هدف الملك حسين الاستراتيجى هو استعادة العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة(٤١).

وفى عام ١٩٩٥، أعلن وزير الدفاع الأمريكى ويليام بيرى من عمان عن تسليم سرب طائرات f 16 إلى الأردن، حيث أطلق الوزير عليها " العمود الفقرى فى الشرق الأوسط". كذلك، تم إعفاء الأردن من الديون حسبما سعى الملك حسين طوال فترة التفاوض مع إسرائيل. ويعد حضور الرئيس الأمريكى بيل كلينتون عام ١٩٩٩ جنازة الملك حسين فى عمان وثلاثة رؤساء سابقين للولايات المتحدة دليل آخر يثبت التزام الولايات المتحدة تجاه الأردن(٤٢).

واستمر تطور العلاقات الأمريكية الأردنية من خلال توقيع اتفاقية التجارة الحرة بينهما، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، كأول دولة عربية، وفى

منطقة الشرق الأوسط بعد إسرائيل. ترتب علي ذلك ازدياد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة، وهى علاقات هامة للأردن كونها تمثل محورا مهما للتجارة الخارجية، خاصة وأن الأردن تعتبر من الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة بالمنطقة(٤٣).

وفى عام ٢٠١١، أعلن الرئيس باراك أوباما، عن تخصيص مبلغ مليار دولار من المساعدات الأمريكية للأردن لدعم النمو الاقتصادى فى المملكة، وتقديم ٥٠ ألف طن مترى من القمح للمساعدة فى استقرار تكلفة المعيشة، ووضع أساس لتقدم الإصلاح الاقتصادى وتحقيق التنمية(٤٤).

كان ذلك فى سياق دعم الأردن اقتصاديا وسياسيا من ناحية، ومحاولة إدارة الرئيس أوباما لدفع عملية السلام المتوقفة من ناحية أخرى لإقامة دولة فلسطينية مستقلة فى ظل التغيرات المتلاحقة التى تشهدها المنطقة، اعتمادا على دور الأردن المهم اتفاقية السلام مع إسرائيل.

واستمر دعم الأردن للدور الأمريكى فى المنطقة على جانب آخر غير ملف السلام، وهو مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"، حيث شاركت الأردن منذ ديسمبر ٢٠١٤ فى الغارات الجوية ضد معاقل التنظيم، وقد وصف الرئيس باراك أوباما الأردن "بالشريك الصامد"، فضلا عن دورها فى الأزمة السورية على المستويين السياسي والإنسانى(٤٥).

١- <u>المساعدة الاقتصادية:</u>

قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية للأردن من أجل الأهداف التالية: (١) دعم الميزانية (التحويل النقدي)، (٢) برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، و(٣) ضمانات القروض. إن الجزء المخصص للتحويلات النقدية من المساعدة الاقتصادية الأمريكية للأردن هو أكبر مبلغ من دعم الميزانية يُمنح لأي متلقي للمساعدات الخارجية الأمريكية في جميع أنحاء العالم. يتم تقديم المساعدة النقدية الأمريكية لمساعدة المملكة في سداد الديون الخارجية، ودعم اللاجئين السوريين، وتكاليف استيراد الوقود _ يعتمد الأردن بالكامل تقريبًا على الواردات لاحتياجاته المحلية من الطاقة(٤٦).

ووفقًا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يتم إيداع أموال التحويلات النقدية الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي في شريحة واحدة في حساب يحمل فائدة في الولايات المتحدة ولا يتم خلطها بأموال أخرى(٤٧).

وبقراءة سريعة للتحويلات النقدية الأمريكية للأردن خلال السنوات المالية ٢٠١٤-٢٠٢٠، نجد أنها تضاعفت من ٤٣٦ مليون دولار إلى ٧٤٥ مليون دولار لتستقر علي هذا المبلغ منذ ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠.

وفى مايو من عام ٢٠٢٠ ، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID مساعدات تنموية للأردن بقيمة إجمالية تبلغ ٣٤٠ مليون دولار أمريكي بناء على اتفاقيات، والتى تعكس الالتزام الثابت للولايات المتحدة تجاه ازدهار الأردن واعتماده على الذات [٤٨].

وتركز برامج الوكالة الأمريكية للتنمية في الأردن على مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك المساعدة الديمقراطية والحفاظ على المياه واللامركزية والتعليم (خاصة بناء وتجديد المدارس العامة).

في قطاع الديمقراطية، دعمت المساعدة الأمريكية برامج بناء القدرات لمكاتب دعم البرلمان، ومجلس القضاء الأردني، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية، ووزارة العدل. كما تلقى المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني منحًا أمريكية لتدريب، من بين مجموعات أخرى، لجنة الانتخابات الأردنية المستقلة (IEC)، والأحزاب السياسية، وأعضاء في البرلمان[٤٩].

في مجال اللامركزية، فإن شيمونكس العالمية هي الشريك الأمريكي الأساسي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنفيذ مشروع المدن التي تنفذ حلولاً شفافة ومبتكرة وفعالة (CITIES)، والذي يهدف إلى تحسين كيفية تقديم البلديات الأردنية للخدمات الأساسية[٥٠]. كما تستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية شركة ESF لتمويل تطوير البنية التحتية في البلديات الأردنية للمساعدة في خلق فرص عمل للاجئين السوريين والمواطنين الأردنيين[٥١].

في قطاع المياه، تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العديد من مشاريع معالجة النفايات، وتوزيع المياه في المدن الأردنية في عمان والمفرق والعقبة وإربد. ويخصص الجزء الأكبر من المساعدة الاقتصادية الأمريكية لتحسين إدارة موارد المياه الشحيحة. كما ذكرنا سابقًا، الأردن هو أحد أكثر البلدان حرمانًا من المياه في العالم[٥٢].

وتسمح ضمانات القروض السيادية الأمريكية (LGs) للحكومات المتلقية (في هذه الحالة الأردن) بإصدار سندات دين مضمونة بالكامل من قبل حكومة الولايات المتحدة في أسواق رأس المال[٥٣]. ودائما ما كان هناك دعم لحصول الأردن على التمويل بشكل فعال، فمنذ عام ٢٠١٣، وافق الكونجرس على إقراض حكومي للأردن وخصص ٤١٣ مليون دولار في صندوق الضمان الاجتماعي "تكلفة الدعم" لدعم ثلاث شرائح منفصلة، مما يمكن الأردن من اقتراض ما مجموعه ٣,٧٥ مليار دولار بمعدلات إقراض ميسرة [٥٤].

٢- <u>مساعدات إنسانية للاجئين السوريين في الأردن:</u>

وفقا لوزارة الخارجية الأمريكية، فإنه منذ بدء المساعدات الأمريكية واسعة النطاق للاجئين السوريين في السنة المالية ٢٠١٢، فتم تخصيص أكثر من ١,٥ مليار دولار

كمساعدات إنسانية من الحسابات العالمية لبرامج في الأردن لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين، وبشكل غير مباشر لتخفيف العبء الاقتصادى على الأردن(٥٥).

ويتم تقديم المساعدات الإنسانية الأمريكية كمساعدات نقدية للاجئين ومن خلال برامج لتلبية احتياجاتهم الأساسية مثل رعاية صحة الأطفال والتعليم والمياه والصرف الصحي. وللمساعدة في منع انتشار فيروس كوفيد ١٩ في الأردن، قدمت الولايات المتحدة ٨,٤ مليون دولار كمساعدات، يستهدف معظمها اللاجئين السوريين الذين يعيشون في الأردن(٥٦).

٣- المساعدة العسكرية:

يعد التعاون العسكري الأمريكي الأردني مكوناً رئيسيًا في العلاقات الثنائية. ويتم توجيه المساعدة العسكرية الأمريكية بشكل أساسي نحو تمكين الجيش الأردني من شراء وصيانة أنظمة أسلحة تقليدية أمريكية المنشأ. ووفقا لوزارة الخارجية، يتلقى الأردن أحد أكبر مخصصات التمويل الدولى للتعليم والتدريب العسكرى IME، فى جميع أنحاء العالم، ومن بين الخريجيين فى الأردن، الملك عبدالله الثاني، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ونائب رئيس الأركان، قائد القوات الجوية، وقائد القوات الخاصة، والعديد من القادة الآخرين(٥٧).

i. الدعم العسكري: ما بين التمويل العسكري الأجنبي (FMF) والمساعدة الأمنية لوزارة الدفاع:

تم تصميم التمويل العسكرى الأجنبي، والذى تشرف عليه وزارة الخارجية لدعم خطط المشتريات متعددة السنوات للقوات المسلحة الأردنية (عادة ما تكون خمس سنوات)، بينما تدعم المساعدة الأمنية التي تديرها وزارة الدفاع أنظمة الدفاع المخصصة للرد على التهديدات الفورية وغيرها من الحالات الطارئة. يمكن استخدام التمويل العسكرى لشراء معدات جديدة (على سبيل المثال: الذخائر الموجهة بدقة، والرؤية الليلية) أو للحفاظ على المقتنيات السابقة (على سبيل المثال: طائرات الهليكوبتر Blackhawk، والطائرات الثابتة الأجنحة AT-802). لقد مكّنت منح التمويل العسكري الأجنبي سلاح الجو الملكي الأردني من شراء ذخائر لطائراتها المقاتلة من طراز F-16، وأسطول من ٢٨ طائرة عمودية من طراز UH-60 بلاك هوك (٥٨).

ومن نتائج الحرب الأهلية السورية وعملية "العزم الصلب" الأمريكية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، أن زادت الولايات المتحدة من مساعداتها العسكرية للأردن. ووجهت هذه الزيادات من خلال حسابات تديرها وزارة الدفاع.

وعلى الرغم من أن الأردن لا يزال يتلقى الجزء الأكبر من المساعدات العسكرية الأمريكية من خلال حساب المساعدات العسكرية الأجنبية المشار إليه سابقا، فقد أذن

الكونجرس بمخصصات دفاعية لتعزيز أمن الحدود الأردنية. وساعدت المساعدة الأمريكية في تمويل إنشاء نظام أمن الحدود الأردني، وهو شبكة متكاملة من أبراج الحراسة وكاميرات المراقبة والرادار لحراسة حدود المملكة مع سوريا والعراق[٥٩].

ومنذ السنة المالية ٢٠١٥، بلغ إجمالي تمويل التعاون الأمني لوزارة الدفاع للأردن ما يعادل ما يقرب من ١ مليار دولار[٦٠]. وفي السنوات الأخيرة، تشتمل مواد الدفاع الأمريكية الزائدة المقدمة إلى الأردن على ثلاث طائرات هليكوبتر من طراز AH-1Cobra و٤٥ مركبة محمية من الكمائن المقاومة للألغام (MRAPs) وحاملات مواقع القيادة المتعقبة M577A3 [٦١].

ولا ننس الإشارة إلى نماذج الدفاع الزائدة، فمنذ عام ١٩٩٦، منحت الولايات المتحدة الأردن مركز "الحليف الرئيسي غير العضو في الناتو" (MNNA): وهو تصنيف يجعل الأردن، من بين أمور أخرى، مؤهلاً لتلقي المواد الدفاعية الأمريكية الزائدة ، والتدريب، وقروض المعدات للبحث والتطوير التعاوني[٦٢].

٤- مذكرات التفاهم بين البلدين:

تم توقيع مذكرة التفاهم الأحدث بين الولايات المتحدة والأردن فى ١٤ فبراير ٢٠١٨، بشأن المساعدات الخارجية لخمس سنوات. وهو التزام مالى جديد بقيمة ٦,٣٥٧ مليار دولار أمريكي، بواقع ١،٢٧٥ مليار دولار سنويا ابتداء من السنة المالية ٢٠١٨ وانتهاء ب ٢٠٢٢، بزيادة سنوية قدرها ٢٧٥ مليون دولارا مقارنة بالسنوات الثلاثة السابقة[٦٣].

ومن المهم الإشارة إلى مذكرتين أخريتين تغطيان السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٤، والعام المالى ٢٠١٥-٢٠١٧، وكلها ليست وثائق ملزمة قانونا، لكنها تحمل قيمة رمزية كبيرة من خلال التأكيد على الطبيعة الدائمة للالتزام الاستراتيجى للولايات المتحدة بدعم الأردن. فضلا عن تسهيل حصول الأردن على الحد الأدنى من المساعدات الأمريكية، وهو رصيد سنوى ارتفع من ٦٠٠ مليون دولار إلى ١ مليار دولار مع كل مذكرة تفاهم، ووصل إلى ١،٢٧٥ مليار دولار حاليا[٦٤].

وتضع المذكرة الأردن للمرة الأولى قبل مصر فى إجمالى قيمة المساعدات المقدمة للدولتين، اعترافا بالشراكة العميقة بين الولايات المتحدة والأردن من ناحية، وتأكيدا على أن استقرار المملكة أولوية كبيرة للإدارة الأمريكية، هذا فى الوقت الذى يتحمل فيه اقتصاد الأردن ضغوطا كبيرة مع استمرار تدفق اللاجئين، وما يرتبط بذلك من أزمات اقتصادية وأمنية وديمجرافية.

تطور آخر علي مستوى المساعدات الأمريكية للأردن، بخصوص صناديق الدعم الاقتصادى/ التمويل العسكرى الأجنبي، بالتساوى تقريبا. ووفقا لمذكرة التفاهم المشار

إليها، فإن الحد الأدنى لصناديق الدعم الاقتصادى للأردن يبلغ ٧٥٠ مليون دولارا، والتمويل العسكرى لأجنبى بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار، وأما المتبقى البالغ ١٧٥ مليون دولارا، يتم تخصيصها كمنحة إضافية عند الحاجة. وإن الجزء الأكبر من مكون "صناديق الدعم الاقتصادى" يكون لمساعدة الموازنة المباشرة لحكومة الأردن. وتمول الأردن حوالي ١٢% من ميزانيتها عن طريق المنح المباشرة بدعم خارجى من المملكة العربية السعودية (المتذبذب) ثم الولايات المتحدة، أما عن باقي جوانب العم الاقتصادى للأردن فى مجالات التعليم/ ونمو فرص العمل، والقضايا البيئية، والمياه، والطاقة، فضلا عن دعم المجتمع المدنى والحوكمة(٦٥).

كما قدمت الولايات المتحدة أموال مساعدات إضافية، لمشاريع محدودة تتجاوز المخصصات الأصلية، فعلى سبيل المثال: منذ عام ٢٠١٣، قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتخصيص مبلغا إضافيا قدره مليون دولار من حسابها الخاص فى بند " البرامج التعاونية " للحد من التهديدات للمساعدة فى تثبيت الحواجز الأمنية ومعدات الكشف على طول الحدود الأردنية مع العراق وسوريا، وذلك جزئيا لمراقبة أسلحة الدمار الشامل. وهناك قروض أمريكية للأردن بقيمة ٣,٧٥ مليار دولار فى الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، بتكلفة تصل إلى ٤١٣ مليون دولارا، وهو ما يرفع المبلغ المقدم من مليار دولار المساعدة السنوية حسب مذكرة التفاهم، إلى ١,٥ مليار دولار عمليا(٦٦).

لقد كانت العلاقات مشحونة بين الولايات المتحدة وشركائها التقليديين وهى الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية مثل المملكة العربية السعودية وتركيا، كما شهدت العلاقات الأمريكية الأردنية توترات سياسية فترة إدارة الرئيس دونالد ترامب، بسبب قرار الرئيس الأمريكى نقل السفارة الأمريكة إلى القدس، وهو ما يمثل تراجعا لمعاهدة السلام، ويضر بكثير مما يهم الأردن بشأن مستقبل القضية الفلسطينية. كما بدأت إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية، كما صرح ووعد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وهو ما يضع الأردنيين فى الزاوية، ويزيد من الضغوط السياسية على الأردن، ويضر بعملية السلام أكثر من أى وقت مضى.

لكن العلاقات الأمريكية الأردنية استمرت متينة، وأقر الرئيس ترامب بدور الأردن كشريك رئيسي للولايات المتحدة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، حيث يدعو العديد من صانعي السياسة الأمريكيين إلى استمرار المساعدة الأمريكية القوية للمملكة. وتضاعفت المساعدات السنوية للأردن أربع مرات تقريبًا من الناحية التاريخية على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. كما تستضيف الأردن قوات أمريكية. وفقًا لتقرير قرار سلطات الحرب الصادر عن الرئيس ترامب في يونيو ٢٠٢٠ إلى الكونجرس، "بناءً

على طلب الحكومة الأردنية، تم نشر ما يقرب من ٣١٤٥ جنديًا أمريكيًا في الأردن لدعم عمليات هزيمة داعش، وتعزيز أمن الأردن، وتعزيز الاستقرار الإقليمي"[٦٧].

ونشير ختاما إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين، والتى تم توقيعها فى ٢١ مارس ٢٠٢١، ضمن التعاون العسكرى والأمنى الأمريكى الأردنى. ومن ضمن بنود عديدة الاتفاقية، ما يتعلق بالسماح للطائرات والمركبات والسفن التى يتم تشغيلها بواسطة قوات الولايات المتحدة، أو بالنيابة عنها الدخول إلى الأراضى الأردنية والخروج منها، والتقل فيها بحرية مع احترام القواعد ذات الصلة..، وكذلك السماح لقوات الولايات الماحدة وأفرادها بالدخول إلى الأراضى الأردنية والخروج منها والتنقل بحرية فيها. وكذلك حريةحيازة وحمل السلاح أثناء تأدية المهام..ولا يشمل الأمر السماح بالقيام بأعمال متتالية داخل الأراضى الأردنية، فقط الجانب التدريبي والتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب[٦٨].

خاتمة:

بجانب التحليلات السابقة، يمكن استنتاج ما يلي من نقاط:

١. تحتل الأهداف الاستراتيجية أولوية في سياسات المعونة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العامية الثانية حتى الوقت الحالى، حتي مع تغير هيكل النظام الدولى لصالح الهيمنة الأمريكة.

٢. هناك تباين إيديولوجي بشأن سياسات المعونة الأمريكية، لكن لا ينعكس هذا التباين بخصوص المعونات لمنطقة الشرق الأوسط عامة، والأردن خاصة.

٣. تظهر الأولويات السياسية والاستراتيجية في برامج معونات الشرق الأوسط، وتحتل الأردن مكانة خاصة في حجم برامج المعونات الاقتصادية، مع زيادة الجانب العسكرى وتنوعه وتطوره عبر ما يقرب من عقدين.

٤. ترتبط المعونات الأمريكية للأردن بأهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، كما ارتبطت معونات الولايات المتحدة للأردن بسياسات الأردن فى الشرق الأوسط، ومشاركتها فى عملية السلام.

٥. تلعب جماعات المصالح المؤيدة لإسرائيل، وبخاصة اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة (إيباك)، دوراً مهماً فى التأثير على الإدارة وأعضاء الكونجرس للموافقة على المعونات لمنطقة الشرق الأوسط، وبالأخص إسرائيل. ارتبط ذلك دائماً بوجود اعتقاد لدى الإدارات المختلفة أن توفير المعونات لإسرائيل يخدم مصالح الأمن القومى الأمريكى فى المنطقة.

هوامش الدراسة

(1) Steven Radelet, "A Primer on Foreign Aid", Center for Global Development, Working Paper, no. 92, July 2006, at: https://www.cgdev.org/publication/primer-foreign-aid-working-paper-92, p.1.

(2) Hans Morgentahu, "A Political Theory of Foreign Aid", The American Political Science Review, Vol. 56, No. 2, June, 1962, http://ewclass.lecture.ub.ac.id/files/2019/01/political-theory-of-foreign-aid.pdf, p. 301

(3)Tomohisa Hattori, "Reconceptualizing Foreign Aid", Review of International Political Economy, Vol. 8, No. 4, Winter 2001, https://www.jstor.org/stable/4177404, pp.-633-660.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) "The Constitution of the United States: A Transcription", https://www.archives.gov/founding-docs/constitution-transcript

(7) Aaron Wildavasky, "The Two Presidencies", Trans-Action, December 1966, https://link.springer.com/article/10.1007/BF0281096, pp. 7-14.

(8)Richard Grimmett, "Foreign Policy Roles of the President and Congress", CRS Report to Congress, June 1999, https://www.everycrsreport.com/files/19990601_RL30193_2046177bbad4fcb65cba6f9025d53bf6479d2afd.pdf, p.17.

(9) Stanley Sloan and others, The Foreign Policy Struggle, Congress and the President in the 1990's and beyond, (Washington Institute of the Study of Diplomacy, George Town University, 2000), p.30.

(10) Carol Lancaster, Foreign Aid Diplomacy, Development, Domestic Politics, University of Chicago Press, 2007, https://press.uchicago.edu/ucp/books/book/chicago/F/bo4134278.html,pp.3-4

(11) Helen Milner and Dustin Tingley, "The Political Economy of U.S. Foreign Aid: American Legislators and the Domestic Politics of Aid", Economics & Politics, Vol. 22, No. 2, July 2010, https://scholar.harvard.edu/files/dtingley/files/enp.pdf, p. 209.

(12) Patrick J. Haney and Walt Vanderbush, "The Role of Ethnic Interest Groups in U.S. Foreign Policy: The Case of the Cuban American National Foundation", International Studies Quarterly, Vol. 43, No. 2 (Jun., 1999), https://www.jstor.org/stable/2600759, pp. 341-350.

(13) Carol Lancaster, op.cit., p. 21.

(14) Milner and Tingley, op.cit., p. 203.
(15) Marian L. Lawson, Emily M. Morgenstern, "Foreign Assistance: An Introduction to U.S. Programs and Policy", CRS, R40213 April 30, 2020, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R40213, pp. 2-3.
(16) Ibid, pp. 3-7.
(17) Ibid.
(18) Ibid, pp. 14-16.
(19) Ibid, pp. 9-10.
(20) Steven Radelet, op.cit., p.3.
(21) Michael Miller, "Here's How Republicans Can Learn to Like Foreign Aid Again", FP, April 10, 2017, https://foreignpolicy.com/2017/04/10/heres-how-republicans-can-learn-to-like-foreign-aid-again/
(22) Steven Radelet, op.cit., p.3.
(23) Jeremy M. Sharp and others, "U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2021 Request", CRS, R46344, May 5, 2020,https://fas.org/sgp/crs/mideast/R46344.pdf, pp. 3-5.
(24) Ibid.
(٢٥) أ.د. محمد مصطفي كمال، "الاقتصاد السياسي للمعونات الأمريكية للشرق الأوسط"، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أبريل ٢٠١١، ص ١٤.
(26) Jeremy M. Sharp and others, "U.S. Foreign Assistance to the Middle East", op.cit. pp. 8-9.
(٢٧) أ.د. محمد مصطفي كمال، مرجع سابق، ص ١٥.
(٢٨) المرجع السابق، ص ١٦.
(29) Congressional Records: "August 1, 1996, p. S9421", "December 15, 1997, p. E2415", "February 10, 1998, p. S588", https://www.govinfo.gov/app/details/CREC
(30) Alfred B. Parados, and Jeremy M. Sharp, "Jordan: U.S. Relations and Bilateral Issues", CRS, RL33546, July 14, 2006, https://www.everycrsreport.com/files/20060714_RL33546_a44a134b712fa91865eaa2e993ce6e465c0ec49a.pdf, pp. 8-9.
(31) Mohammed Faddah, The Middle East in Transition: A Study of Jordan Foreign Policy, London: Asia Publishing House, 1974, p. 270.
(32) Ibid, pp. 270-271.
(33) Ibid, p. 271.

(34) "The Reagan Administration's Approach to Middle East Peacemaking", The Washington Institute for Near East Policy, Conference Papers, Sept. 16, 1988, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/reagan-administrations-approach-middle-east-peacemaking

(35) Ibid.

(٣٦) وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولى: التعاون الأردنى الأمريكى فى مجال التنمية الاقتصادية، كتاب أعد بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على وجود الوكالة الأمريكية للإنماء فى الأردن، عمان ، https://www.usaid.gov/ar/jordan/our-work، ص ١٩.

(٣٧) المرجع السابق، ص ص ١٩–٢٥.

(38) The United States Agency for International Development: US Aid in Jordan, 35 Years of Commitment, Jordan, 1980, https://www.usaid.gov/jordan. p.35.

(39) Ibid, p. 37.

(40) Bruce Riedel, "25 years on remembering the path to peace for Jordan and Israel", Brookings, October 23, 2019, https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/10/23/25-years-on-remembering-the-path-to-peace-for-jordan-and-israel/

(41) Ibid.

(42) Ibid.

(43) Jordan Free Trade Agreement, Office of the United States Trade Representative,https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/jordan-fta

(44) Remarks by the President on the Middle East and North, The White House, Office of the Press Secretary, May 19, 2011, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa

(45)Remarks by President Obama and His Majesty King Abdullah of Jordan after Bilateral Meeting, The White House, Office of the Press Secretary, December 05, 2014, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/12/05/remarks-president-obama-and-his-majesty-king-abdullah-jordan-after-bilat

(46)Jeremy M. Sharp, Jordan: Background and U.S. Relations, CRS, RL33546, June 18, 2020, at: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33546.pdf, p.12.

(47) USAID Congressional Notification, May 15, 2020, at: https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1868/FY_2020_CBJ.pdf

(٤٨) اتفاقيات المساعدات التنموية بقيمة ٣٤٠ مليون دولار أمريكي تعكس الشراكة المستمرة بين الولايـــات المتحدة والأردن، موقع السفارة الأمريكية في الأردن، https://jo.usembassy.gov/ar/

(49) Jeremy M. Sharp, op.cit., p.13.

(50) Chemonics International, Strengthening Municipal Governance in Jordan, https://chemonics.com/projects/strengthening-municipal-governance-jordan/.

(51) USAID Congressional Notification, op.cit.

(52)"USAID Improves Water Security in Jordan", Office of Press Relations, August 8, 2018, https://www.usaid.gov/jordan/press-releases/aug-8-2018-usaid-improves-water-security-jordan.

(53)A Helping Hand, International Financial Law Review, April 2014, https://www.researchgate.net/publication/256062013_A_Helping_Hand_or_the_Long_Arm_of_the_Law_Experimental_Evidence_on_What_Governments_Can_Do_to_Formalize_Firms.

(54) Jeremy M. Sharp, op.cit., p.14.

-For the latest Loan Guarantee Agreement between the United States and Jordan, see Treaties and other International Acts Series 15-624, Loan Guarantee Agreement between the United States of America and Jordan, Signed at Amman May 31, 2015.

(55) Statement of Henry Wooster, Nominee for U.S. Ambassador to the Hashemite Kingdom of Jordan, before the Senate Foreign Relations Committee, May 13, 2020,at:https://jo.usembassy.gov/statement-of-henry-wooster-nominee-for-u-s-ambassador-to-the-hashemite-kingdom-of-jordan-before-the-senate-foreign-relations-committee/

(56) State Department: Update: "The United States Continues to Lead the Global Response to COVID-19", May 29, 2020, https://www.usaid.gov/news-information/coronavirus/fact-sheets/may-29-2020-update-united-states-continues-lead-global-response-covid-19.

(57) U.S. Department of State, U.S. Security Cooperation with Jordan, Fact Sheet, Bureau of Political-Military Affairs, October 26, 2018, https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-jordan/

(58) Ibid.

(59)Jeremy Binnie, "Jordan Planning Border Security Upgrade", Jane's Defense Weekly, April 17, 2019.

(60)DOD congressional notifications to Congress,

https://www.acquisition.gov/far/17.108

(61) "Excess Defense Articles (EDA)", Defense Security Cooperation Agency, https://www.dsca.mil/programs/excess-defense-articles-eda

(62)Designation of Jordan As Major Non-NATO Ally, Determination of President of the United States, No. 97-4, November 12, 1996, 61 F.R. 59809,https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title22-section2321k&num=0&edition=prelim.

(٦٣) مذكرة تفاهم جديدة بين الولايات المتحدة والأردن بشأن المساعدة الخارجية الثنائيـــة لـــلأردن، موقـــع السفارة الأمريكية في الأردن، فبراير ٢٠١٨، https://jo.usembassy.gov/ar

(64) Jeremy M. Sharp, op.cit., p.12.

(65) Ibid.

(66) Ibid.

(67) The White House, Office of the Press Secretary, Text of a Letter from the President to the Speaker of the House of Representatives and the President Pro Tempore of the Senate, June 9, 2020, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/

(٦٨) اتفاقية تعاون دفاعي بين الأردن وأمريكا، موقع عمون نقلا عن الجريدة الرسمية، ١٦ مارس ٢٠٢١، https://www.ammonnews.net/article/599768?J